



تحليل سياسات

الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة

نيروز ساتيك - خالد وليد محمود | سبتمبر ٢٠١٣

الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة

سلسلة: تحليل سياسات

نيروز ساتيك - خالد وليد محمود | سبتمبر ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

www.dohainstitute.org

١	مقدمة
١	أولاً: الموقف اللبناني من الثورة السورية
٣	١. السياسة الحكومية
٨	٢. المواقف غير الحكومية والشعبية
١٠	٣. محدّدات المواقف اللبنانية
١٠	أ- البنية السياسية والاجتماعية اللبنانية
١١	ب- الارتباطات المحلية بالمحاور الإقليمية
١٢	ثانياً: الموقف العراقي من الثورة السورية
١٤	١. النهج الحكومي
١٦	٢. الموقف الشعبي من الثورة السورية
١٧	٣. محدّدات الموقف العراقي
١٨	أ- المستوى الدولي
١٨	ب- المستوى المحلي
١٩	ثالثاً: الموقف الأردني من الثورة السورية
٢٠	١. تطورات الموقف الأردني
٢٢	٢. محدّدات الموقف الأردني من الثورة السورية
٢٢	أ- التأثيرات الإقليمية والدولية
٢٤	ب- الاستقرار الداخلي
٢٨	رابعاً: الثورة السورية والمشرق العربي

مقدمة

يحظى المشرق العربي بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية يزيد من أهميتها ما يتمتع به من تنوع في الهوية الإثنية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية، الأمر الذي يجعل منه ساحةً ملائمةً لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة على أرضه. وهذا الواقع انعكس انعكاساً كلياً على الأوضاع السياسية فيه قديماً وحديثاً بحيث إنّ أيّ تغييرات سياسية في المشرق العربي لا تتوقف عادةً ضمن حدود الدولة الواحدة، بل تكون شديدة التأثير اجتماعياً وسياسياً في محيطها الجغرافي برمته. ولا تخرج الثورة السورية عن هذا الإطار؛ إذ تأثرت دول الجوار العربي بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سورية، كما أثرت فيها من أجل دفع أنظمتها إلى اتباع سياسات تتسجم والمحددات الداخلية والخارجية في صناعة قرارها تجاه الثورة السورية*.

أولاً: الموقف اللبناني من الثورة السورية

بعد الاحتلال الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣، واغتيال الرئيس رفيق الحريري سنة ٢٠٠٥، عاشت سورية عزلةً دوليةً وعربيةً، فاقم منها عدد من المتغيرات الإقليمية أبرزها تولّي السيد أحمد نجاد الحكم في إيران سنة ٢٠٠٥ والعدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، والحلف الذي تلا ذلك بين إيران وسورية وحزب الله اللبناني. وقد ظهرت هذه العزلة خصوصاً في المواقف الأميركية والأوروبية والسعودية السلبية من سورية وسياساتها في لبنان. وعلى إثر نتائج العدوان الإسرائيلي والخلافات الداخلية بين الفرقاء

* تناقش هذه الورقة المواقف اللبنانية والعراقية والأردنية تجاه الثورة السورية قبل استخدام السلاح الكيماوي وتداعياته، ووجب شكر كلّ من الباحثين رغيد الصلح ويحيى الكبيسي لمساعدتهم في إعدادها.

اللبنانيين المتعلقة بمسألة سلاح المقاومة وشبكة الاتصالات، عمل حزب الله على محاصرة عدّة مواقع لخصومه السياسيين وفرض سياسة الأمر الواقع بالقوة العسكرية. وأدّى ذلك إلى تدخّل تركي-قطري-إيراني نجم عنه اتفاق الدوحة الذي سمح بإجراء الانتخابات الرئاسية بالتوافق على الرئيس ميشال سليمان وبإجراء انتخابات برلمانية، في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، فازت فيها قوى ١٤ آذار. وفي تشكيل حكومة "الوحدة الوطنية" في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (٢٠٠٩)*، برئاسة زعيم تيار المستقبل سعد الحريري ومشاركة فريق ٨ و ١٤ آذار معاً^١. وأدّى هذا التطور إلى إحياء الروح في نوع من التنسيق والتفاهم السعودي-السوري (شاع في لبنان تسميته بصفقة س-س) ترتّب عليه شبه تطبيع للعلاقات بين تيار المستقبل وليد جنبلاط والنظام السوري، وتمثّل ذلك خصوصاً بزيارة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري دمشق في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقد أرففها الحريري بتقديم اعتذارات ضمنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عن "أخطاء سابقة"، وبتبرئة سورية من عملية اغتيال الحريري الأب^٢. كما تمثّل بزيارات الوزير جنبلاط المتتالية لدمشق التي استمرت حتى آب/أغسطس ٢٠١١.

* سبق خروج سورية من عزلتها الدولية ما ترسخ في الاجتماع الرباعي في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الذي جمع الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وأمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني والرئيس التركي رجب طيب أردوغان:

"مؤتمر صحفي في ختام قمة رابعة جمعت الرئيسين الأسد وساركوزي وأمير قطر ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان"، سانا، ٠٤ / ٠٩ / ٢٠٠٨، انظر على الرابط:

<http://sana.sy/ara/3/2008/09/04/pr-191739.htm>

^١ مجلة الجيش اللبنانية، مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة، العدد ٢٩٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، على الرابط:

<http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?23645>

^٢ زار الملك السعودي دمشق في (٢٩-٣٠) تموز/يوليو ٢٠١٠، ومن ثمة رافق الرئيس الأسد في طائرة إلى بيروت، وعقدوا قمةً ثلاثيةً مع الرئيس اللبناني ميشال سليمان، انظر: "الرئيس الأسد وخدام الحرمين الشريفين والرئيس سليمان في قمة بيروت: مواجهة ما يحاك للمنطقة من دسائس ومؤامرات لإرباكها بالفتن الطائفية والمذهبية"، صحيفة الثورة السورية، ٣١ / ٧ / ٢٠١٠، على الرابط:

ومثّل إسقاط حكومة سعد الحريري في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، خروجًا عن التفاهم السوريّ السعوديّ، والتوازنات التي أرساها مع اللاعبين الآخرين قطر وتركيا وإيران، وذلك من جهة تشكيل حكومة توافقية قابلة للاستمرار. وقد لجأ فريق ٨ آذار، آنذاك إلى سحب وزرائه من الحكومة، وكان ذلك خطوةً استباقيةً قبل صدور قرار المحكمة الدولية الظنيّ الذي يتّهم أعضاءً من حزب الله بالوقوف وراء عملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري^٣، وذلك قبل اندلاع الثورة السورية في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١. وقد كلّف رئيس الجمهورية ميشال سليمان المرشّح نجيب ميقاتي بتشكيل حكومة جديدة، بعد أن انحاز النائب وليد جنبلاط وكتلته، في تسميته لخلافة الحريري، إلى فريق ٨ آذار، وقد تكونت الحكومة في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١١، ولم يشترك فيها فريق ١٤ آذار^٤.

١. السياسة الحكومية

قدّمت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بيانًا وزاريًا إلى المجلس النيابي، في الخامس من تموز/يوليو عام ٢٠١١، أشارت فيه باقتضاب إلى العلاقات السورية- اللبنانية، وأكّدت أنّ الحكومة سوف تعمل على

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=27920162420100731012918

وصرّح الحريري في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في مقابلة مع الشرق الأوسط بأنّ اللبنانيين "ارتكبوا أخطاء في مكان ما" مع سورية، وأنّ "الاتهام السياسي" لها باغتيال والده رفيق الحريري "انتهى"، انظر: "سعد الحريري: اتهامنا السياسي لسورية باغتيال والدي انتهى"، وأكّد ارتكاب اللبنانيين "أخطاء في مكان ما معها"، العربية نت ٦ / ٩ / ٢٠١٠، على الرابط:

<http://www.alarabiya.net/articles/2010/09/06/118606.html>

^٣ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التكليف الحكومي الجديد والفرص التوافقية"، ورقة تقدير موقف، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٨ / ٤ / ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/release/93d3ffae-2373-4be0-9fad-8ea58a79c8ab>

^٤ إعلان تشكيل حكومة جديدة برئاسة نجيب ميقاتي بعد خمسة أشهر من الانتظار، فرانس ٢٤ (١٣ / ٦ / ٢٠١١)، على

الرابط: <http://goo.gl/vTy4L6>

تطوير العلاقات بسورية، وعلى تطبيق اتفاقات بين البلدين، تأكيداً لالتزامها اتفاق الطائف الذي يدعو إلى إقامة علاقات مميّزة بين البلدين.

وأعلنت الحكومة، كذلك، أنها سوف تبتعد عن سياسة المحاور العربية، مع التزام التضامن العربي في إطار الجامعة العربية. ولقد بدت هذه الإشارات عاكسةً لتراجع عن نمط العلاقة الذي كان قائماً بين البلدين. فكثيراً ما ترجمت المطالبة بالابتعاد عن سياسة المحاور بأنها مطالبة بفكّ العلاقة الوثيقة التي تربط البلدين تحديداً. أمّا التضامن العربي فكان معياره في ما سبق، وبحسب العرف السائد إبّان الوجود العسكري السوري في لبنان، هو مدى تضامن لبنان مع سورية، وليس تعزيز العلاقات بالدول الشقيقة كما جاء في البيان بوجه عام.

وعندما صوّت مجلس الأمن لفائدة البيان الرئاسي في الثالث من آب/ أغسطس ٢٠١١ الذي دان استخدام القوة ضدّ المدنيين في سورية، لم يعارضه لبنان في ذلك، ولكنه أعلن أنه "ينأى بنفسه" عنه.

وقد انقسم فرقاء السياسة اللبنانية إزاء الدعوة إلى التأي بالنفس عن الصراع في سورية وتداعياته اللبنانية المحتملة إلى الفريقين التاليين*:

* ينبغي الإشارة إلى بعض الأطراف التي عدّلت مواقفها من الثورة السورية، وخصوصاً حزب الكتائب الذي تحمس للثورة الشعبية في سورية في بدايتها، ثم عاد وتحفّظ عن صيرورتها بسبب ظهور الحركات الإسلامية بين صفوفها، وكذلك الحزب التقدمي الاشتراكي الذي بدا وسطياً في بداية الثورة السورية، ثم اتخذ موقفاً مؤيداً لها تأييداً مطلقاً؛ فمثلاً التقى النائب وليد جنبلاط الرئيس السوري في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠١١، انظر: "الرئيس الأسد يبحث مع جنبلاط الأوضاع في سورية ولبنان ويُعرب عن أمله في تجاوز اللبنانيين خلافاتهم وتشكيل الحكومة"، ١٠ / ٦ / ٢٠١١، على الرابط:

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=105333144520110610024600

وقال، في شباط/ فبراير ٢٠١٢، إنّ "ستالين وتشاوشيسكو وصدام حسين كانوا 'أكثر حياءً' من الرئيس السوري"، انظر: "جنبلاط في أعنف هجوم على بشار الأسد: تشاوشيسكو وصدام كانا أكثر حياءً"، صحيفة القدس العربي، ٢٠ / ٢ / ٢٠١٢، على الرابط:

<http://goo.gl/FnL2py>

١- فريق الوسط، وقد ضمّ هذا الفريق الرئيس اللبناني ميشال سليمان، ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ووليد جنبلاط، زعيم جبهة النضال الوطني. وكان كلّ من هؤلاء الزعماء حريصًا على إبقاء علاقات التعاون مع الحكومة السورية، ولكن مع الابتعاد عن الالتحاق بأيّ من الطرفين المتصارعين. ومن هذا الفريق خرجت الدعوة إلى النأي بالنفس. ولقد كانت العوامل الواقعية هي المسوّغ الرئيس لاعتماد "الوسطيين" هذه السياسة؛ فلبنان، كما جاء في تفسير ميقاتي للنأي بالنفس، يعاني تركيبةً سياسيةً ومجتمعيةً هشّةً وانقسامًا عميقًا بين أفرادها. وذكر دعاة الأخذ بسياسة النأي بالنفس بالحروب التي عانى منها لبنان خلال السبعينيّات والثمانينيّات، عندما انقسمت مواقف اللبنانيين تجاه حرّية العمل العسكري الفدائي في لبنان ووصل الانقسام إلى حدود الانفجار، وبأنّ هذا الانفجار قد ارتدّ على اللبنانيين بالأضرار والكوارث، وعلى الفلسطينيين والمقاومة بمثلها. وحذّر مؤيّدو النأي بالنفس من تكرار هذه التجربة إن خرج لبنان عن هذه السياسة، في حين أنّه يمكن للبنانيين، إن أخذوا بها، أن يقدموا أنواعا شتىّ للعبء الإنسانيّ للسوريين وأن يخفّفوا عنهم أذى الاقتتال. وقد حصل ذلك فعليًا؛ إذ يلجأ إلى لبنان، حاليًا، نحو مليون سوري.

٢- الآذاريون: وهم الذين لم يكونوا فريقًا واحدًا، بل فريقين اثنين؛ وهما تكتلًا ٨ آذار و ١٤ آذار، وقد اتفق كلّ من موقعه، على أنّ اتخاذ موقف تجاه الصراع في سورية أمرٌ تحتّمه العوامل الأخلاقية والواقعية في آنٍ واحد وذلك على الرّغم من وجود تيارات داخل كلّ طرف تميل إلى سياسة النأي بالنفس.

وقد أمكن تجميع الفرقاء اللبنانيين الأساسيين وقتًا قصيرًا من الزمن في ما يتعلق بسياسة مشتركة بانّت معالمها في إعلان بعبد الصادر عن جلسة الحوار الوطني اللبناني برعاية رئيس الجمهورية في ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٢ لمحاولة منع استمرار تدخّل القوى اللبنانية في الشأن السوري. وتحوّلت المبادئ

التي جاء بها الإعلان إلى ما يشبه "خريطة طريق" لتنفيذ سياسة التأني بالنفس. وتضمّن الإعلان/ الخريطة، اتفاق أولئك الزعماء على ما يلي^٥:

- تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية، وتجنبه الانعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الإقليمية، ما عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعية الدولية والإجماع العربي.
- الحرص تالياً على ضبط الأوضاع على طول الحدود اللبنانية السورية، وعدم السماح بإقامة منطقة عازلة في لبنان، أو استعمال لبنان مقراً أو ممراً، أو منطلقاً لتهريب السلاح والمسلحين.
- التزام التهدئة الأمنية والسياسية والإعلامية، مع ضمان الحقّ في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي الذي يكفله القانون والدستور.

واتسمت هذه الجلسة والإعلان الذي صدر عنها بأهمية ملحوظة من زاوية التفاعل مع الأحداث السورية وبلورة المواقف منها، وتتبع أهمية الإعلان من خلال الأسباب التالية:

أ- صيغَ الإعلان بعقل توافقي إذ ميّز بين الالتزام الحكومي الدقيق بسياسة التأني بالنفس الذي يحتمّ الابتعاد عن أيّ موقف أو سلوك ينطوي على انحيازٍ إلى أحد أطراف الصراع في سورية واستنزافٍ لطرفٍ آخر، وبين حقّ المواطنين والجماعات اللبنانية المستقلة في التعبير السلمي المسؤول عن رأيها في الأوضاع السورية من خلال المنتديات السياسية والوسائل الإعلامية. كما ميّز الإعلان تمييزاً دقيقاً بين هذا النوع من الدعم السياسي والإعلامي والمعنوي لأيّ طرفٍ من أطراف الصراع الذي هو حقّ طبيعي للبنانيين، وبين التدخل الفعلي من الجماعات اللبنانية في الصراع، عن طريق تقديم العون المادي والعسكري اللوجستي والتسليحي والقتالي لطرفٍ من أطراف الصراع؛ لأنّ الإعلان عدّ ذلك خطراً على المصالح اللبنانية وعلى شعب لبنان وأمنه واستقراره.

^٥ للاطلاع على النصّ كلّهُ للإعلان، انظر: موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية، إعلان بعبد الصادر عن طاولة الحوار، ١١/٠٦/٢٠١٢، على الرابط:

ب- إن القوى التي اشتركت في الجلسة وأيدت إعلان بعداء، تمثل التيارات والتكتلات والأحزاب الأقوى حضوراً في الساحة السياسية اللبنانية*. كما أنها لم تكن تعبيراً عن آراء القادة السياسيين واجتهاداتهم فحسب، بل كانت مجموعة قرارات ملزمة بالنسبة إليها وبالنسبة إلى الأحزاب والجماعات التي تقودها. كما أيد الإعلان وسياسة النأي بالنفس، أيضاً، اتحاد عُرف الزراعة والتجارة والصناعة في لبنان وزعامات دينية عديدة مثل البطريرك الماروني بشارة الراعي^٦.

ولم يمضِ وقت طويل على إعلان بعداء حتى بدأ تكتلاً الرابع عشر والثامن من آذار في الابتعاد عن الإعلان وتوجيه النقد المتصاعد لسياسة النأي بالنفس. وبين التيارات الثلاثة التي ساهمت في وضع إعلان بعداء، بدأ تيار الرابع عشر من آذار - ماعدا الرئيس الأسبق أمين الجميل - الأقل حرصاً على تطبيق الإعلان. فالمسوغات الأخلاقية المتمثلة بالتزام المبادئ الديمقراطية تحتم، في نظر سعد الحريري الوقوف إلى جانب المعارضة السورية. أما سياسة النأي بالنفس فإنها تتناقض تاريخ لبنان الديمقراطي

* شملت قائمة الحضور ممثلين عن التيارات الثلاثة التالية:

١. تيار الوسط، وقد ضمَّ هذا التيار رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وكتلة جبهة النضال الوطني التي يتزعمها وليد جنبلاط. والجدير بالذكر أنّ العماد ميشال سليمان شارك في الحوار بوصفه راعياً له، وباعتباره رئيساً للجمهورية، ومؤتمناً على تطبيق الدستور وعلى الوحدة الوطنية اللبنانية، إلا أنّ الرئيس اللبناني هو الذي بدأ، بين التكتلات الثلاثة، الزعيم الحقيقي لتيار الوسط، والمدافع الأول عن أطروحاته وسياساته.

٢. تيار الرابع عشر من آذار، وقد ضمَّ رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة ممثل كتلة المستقبل، ورئيس الجمهورية السابق أمين الجميل ممثل حزب الكتائب، كما حضر الجلسة من هذا التيار ميشال فرعون ممثل كتلة القرار الحرّ، والنائب جان أوغاسبيان ممثل التوافق الأرمني، وتغيّب عن الجلسة سمير جعجع - زعيم القوات اللبنانية - لأسباب أمنية.

٣. تيار الثامن من آذار، وقد ضمَّ نبيه بري رئيساً للمجلس النيابي وزعيماً لحركة أمل، ورئيس الحكومة السابق ميشال عون ممثل كتلة الإصلاح والتغيير، والنائب محمد رعد ممثل حزب الله، بدلاً من زعيم الحزب حسن نصر الله الذي تغيّب لأسباب أمنية، والنائب سليمان فرنجيه ممثل المردة، وأسعد حردان ممثل الحزب القومي السوري الاجتماعي. كما اشترك في الجلسة أيضاً النائب هاغوب بقرادونيان ممثل حزب الطاشناق الأرمني الوثيق الصلة بتكتل التغيير والإصلاح.

^٦ من الأمثلة على ذلك: "المطارنة الموارنة": لتعديل قانون الانتخاب والالتزام بـ 'إعلان بعداء' وتطبيق النأي عملياً،

صحيفة البناء، ٢٠١٢/١٢/١٣، على الرابط:

ورسالته المميزة في الشرق بوصفه منبرًا للحريّة وحقّ التعبير. ولكن إلى جانب الحرص على الديمقراطية، فإنّه ثمة اعتبارات واقعية تُملّي على اللبنانيين الابتعاد عن كلّ ما يمتُّ بصلّة إلى النّأي بالنفس وإلى قراراتها وتوجهاتها؛ فالنظام القائم في سورية سوف يسقط، وفقًا لتوقعات الحريري، بكلّ تأكيد، وعندما تمسك المعارضة بزمام الأمور، فإنها ستعاقب لبنان وتحاسب اللبنانيين إن ساندوا موقف حكومة ميقاتي من الصراع في سورية، وفي ما عدا ذلك فإن الحريري لم يقترح موقفًا عمليًا تجاه الصراع في سورية.^٧

أمّا تيار الثامن من آذار، فإنّ موقفه من الإعلان لم يكن يختلف كثيرًا عن الموقفين المذكورين سابقًا إلا من جهة أنه كان يُعدّ القوة الرئيسيّة في الحكومة، ومن ثمة فإنه كانت لديه أسباب ومصالح في استمرارها وفي إضفاء المصداقية على سياساتها بما في ذلك موقفها من إعلان بعدا. إلا أنّ هذا الأمر سوف يتغير مع انخراط حزب الله في القتال المباشر داخل سورية كما سنبين ذلك في ما يلي.

٢. المواقف غير الحكومية والشعبية

إنّ إعلان بعدا، في حقيقة الأمر، جاء لمنع تدخل القوى اللبنانية في الشأن السوري؛ إذ لم تتأقوى ١٤ آذار على أرض الواقع عن التدخل في شؤون الثورة السورية منذ انطلاقتها. فعلى الصعيد الإعلامي، وجّه المعارض السوري مأمون الحمصي حليف سعد الحريري في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١١ اتهامات لحزب الله بالمشاركة في قمع التظاهرات في درعا بقوة عسكرية عددها نحو ثلاثة آلاف عنصر^٨. كما بدأت أطراف

^٧ انظر: جريدة المستقبل، ٠٩ / ٠٨ / ٢٠١١.

^٨ "معارض سوري: الأسد يستعين بـحزب الله" لقمع المتظاهرين، "مفكرة الإسلام"، ٢٢ / ٣ / ٢٠١١، على الرابط:

<http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2011/03/22/119673.html>

ركّز الحمصي على تحويل مطالب الحرية والديمقراطية للشعب السوري بوصفها مسائل مرتبطة أيضًا بالموقف من حزب الله في لبنان، من خلال محاولات خلق رأي عامٍ مُعادٍ لحزب الله في سورية، وذلك باتهاماته المتكررة الموجهة إلى حزب الله بقمع التظاهرات في سورية؛ فلذلك كان يركّز، في إطلالته الإعلامية وفي البيانات، على نحو متكرّر، على دور حزب الله في قمع التظاهرات، انظر: "أدخل ٤٠ حافلة، تحت ستار أداء العمرة، تحمل عناصر المعارضة السورية وتنتهم 'حزب الله' بالمشاركة في قمع متظاهري درعا"، إيلاف، ٢٩ / ٤ / ٢٠١١، على الرابط:

مقرّبة من تيار المستقبل في تهريب السلاح إلى سورية، منذ نيسان/ أبريل ٢٠١١، تهريبًا محدودًا تصاعد تدريجيًا، كلما مالت الثورة السورية إلى الطابع العسكري^٩، وفي المقابل، التزمت قوى ٨ آذار الصمت عن قمع المحتجين في سورية، ولم تصدر أيّ بيانات أو تصريحات تدين قمع القوى الأمنية للمتظاهرين. وبدت في وسائل إعلامها مؤيِّدةً للنظام السوري في الروايات التي يقدّمها، على الرّغم من اعترافها بمشروعية مطالب المحتجين والإصلاح في سورية. ورافق انتقال الثورة السورية إلى العمل المسلّح في بدايات عام ٢٠١٢، بداية ظهور مؤشّرات دالة على وجود عناصر وأفراد من حزب الله في سورية، والتنسيق أمنياً مع الجيش السوري، وخصوصًا في المناطق المحاذية للحدود السورية اللبنانية كالزبداني والقصير. وتدرّجت هذه المسألة إلى أن أرسل حزب الله في الشهور الأخيرة من عام ٢٠١٢ بضع كتائب بحجة الدفاع عن المراقده^{١٠}، بل أصبح هذا التدخل جليًا مع اعتراف زعيم الحزب حسن نصر الله في خطاب ألقاه في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٣ بمشاركة قوات من حزب الله في القتال إلى جانب الجيش السوري في معركة القصير، منذ منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١٣^{١١}.

وجاءت مواقف هذه القوى السياسية منقسمة على حسب ما تمثله طائفيًا، وهي منسجمة وتوجهات الرأي العام اللبناني المعبرة أيضًا عن نفسها طائفيًا؛ إذ تظهر نتائج استطلاعات الرأي العام للمركز العربي

<http://www.elaph.com/Web/news/2011/4/650222.html?entry=homepagemainstory>

^٩ كانت أوّل عملية إدخال سلاح من لبنان إلى سورية من أحد رجال عبد الحليم خدام في مدينة بانياس - نحو ٣٠ بارودة - في منتصف نيسان ٢٠١١، بحسب شهادة ناشط سياسي في حركة معًا، من مدينة في بانياس، يتحقّق عن ذكر اسمه، أجراها معه فريق البحث في القاهرة بتاريخ ٧ أيار/ مايو ٢٠١٣، وكانت صلته بتلك الأحداث قريبة، وبعدها بدأ السلاح يدخل إلى حمص دخولًا تدريجيًا.

^{١٠} "مقاتلون شيعة في الصفوف الأمامية لمعارك النظام بريف دمشق"، الشرق الأوسط، ٢٠/١/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12472&article=713811>

^{١١} كلمة سماحة السيد حسن نصر الله مهرجان عيد المقاومة والتحرير، قناة المنار، ٢٥ / ٥ / ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=498299&cid=61&fromval=1>

للأبحاث ودراسة السياسات المتعلقة بمواقف اللبنانيين من الأزمة السورية أنّ ٨٩% من الشيعة يعارضون تتحيّ بشار الأسد عن السلطة، وأنّ ٧٧% من السنة و٧٥% من الدرّوز يؤيّدون تتحيّ، وانقسم المسيحيون - بطوائفهم المختلفة - بحسب التأييد والمعارضة، إذ يؤيّد ٤٢% منهم ذلك، مقابل معارضة ٤٤% منهم^{١٢}. ولقد أضافت الثورة السورية قضيةً خلافيةً جديدةً في المجتمع اللبناني، نتج منها احتكاكات واشتباكات شعبية وسياسية متكرّرة، وخصوصاً في مدينة طرابلس اللبنانية المجاورة لمدينتي حمص وطرطوس في سورية.

٣. محدّدات المواقف اللبنانية

يمكن قراءة المواقف اللبنانية من تطور الأحداث في سورية انطلاقاً ممّا يلي:

أ- البنية السياسية والاجتماعية اللبنانية

إنّ ضعف السلطة المركزية وترهل مؤسّسات الدولة في لبنان في مقابل قوة الجماعات الوسيطة بين المواطن والدولة، جعل الحكومة تضع مَنع انزلاق لبنان نحو الحرب الأهلية على رأس أولوياتها. ولقد ضاعف الصراع في سورية وتداعياته الانقسام في لبنان، فانقسم اللبنانيون إلى طرفين: أحدهما مؤيّد للحكومة السورية والآخر مؤيّد للمعارضة. ولو أنّ الحكومة اللبنانية انضمت رسمياً إلى أحد هذين الفريقين، لأضافت شروخاً وانقسامات عميقةً في المجتمع اللبناني، كانت ستقود - لا محالة - إلى حرب أهلية. ولم تكن هذه الانقسامات والمواقف السياسية إلا انعكاساتٍ للواقع الطائفي في المجتمع اللبناني الذي يربط مجموعةً من المواطنين اللبنانيين بمنظومة سياسية مذهبية، ينزّلها الدستور اللبناني منزلة المؤسسة، ضمن إطار الطائفة.

وفي هذا الإطار، وإضافةً إلى الأبعاد السّابقة، فإنّ هنالك قوى سياسية في لبنان تعمل على التعامل مع موضوع اللاجئين السوريين على أنه مكمّن لاختلال أمنيّ واجتماعيّ يُهدّد التوازن الديموغرافي في لبنان.

^{١٢} انظر: محمد المصري، "اتجاهات الرأي العامّ في المشرق العربي نحو الأزمة السورية"، مجلة سياسات عربية، العدد ١: آذار / مارس ٢٠١٣، ص ١٣٣.

وإنّ هذا التعامل وهذه اللغة ليسا مستحدثين، بل هما صدّى لكيفيّة التعامل حالياً بوجه خاصّ، وتاريخياً بوجه عامّ، مع قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

ب- الارتباطات المحلية بالمحاور الإقليمية

ترتبط هذه الجماعات السياسية المتماثلة من جهة الطائفة والمتنافسة محلياً، إلى حدّ بعيد، بقوى خارجية تُمثّلها مذهبياً في معظم الحالات. وتتحالف قوى ٨ آذار ضمن "محور الممانعة والمقاومة" مع النظام السياسي في سورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، في حين تتحالف قوى ١٤ آذار ضمن "محور الاعتدال" مع دول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية. ولذلك حدّدت هذه القوى أو الجماعات السياسية موقفها من الثورة السورية على النحو الذي ينسجم مع تحالفاتها المصلحية الإقليمية، ضمن إطار المحاور المنضمة إليه. وبما أنّ النظام المستهدف من الثورة السورية يقع ضمن محور "الممانعة والمقاومة"، بعد إسقاط أكثر من نظام يقع في محور "الاعتدال"، فقد سعت قوى ٨ آذار لوضع العوائق أمام التغيير الجاري بعد الثورة السورية، في حين عملت قوى ١٤ آذار على دعمه لكونه يعيد التوازن إلى النظام الإقليمي العربي، مع غموض السياسات الخارجية لأنظمة ما بعد الثورات.

ولقد كان مفروضاً، بحكم الأعراف السياسية، أن تعمل الأحزاب التي وقّعت إعلان بعدا على ترسيخه وتطويره، بل على تحويله إلى مدخل من أجل إقامة ائتلاف وطني واسع تنبثق منه حكومة تُثبت الاستقرار في البلد وتقوده إلى طريق التنمية، وتؤدي - حيثما يكون هذا ممكناً - دوراً إيجابياً في المسألة السورية عبر الجهد الرامي إلى إيجاد حلّ سياسي للصراع. بيد أنّ العلاقات سارت في خطّ مناقض لهذا المسار؛ فبدلاً من أن تعمل كتكتلات إعلان بعدا وأحزابه على تنفيذه، انصبّ جهد هذه التكتلات الرئيسية المتصارعة على التريّص بالتكتلات المنافسة لاقتناص الأدلة على خروجها عن الإعلان، ولاستخدام هذه الأدلة مسوّغاً لعدم التقيد بقرارات بعدا. كما لم تسفر الشكوى التي تضمّنها خطاب الرئيس اللبناني أمام مؤتمر القمة العربية في الدوحة (آذار/ مارس ٢٠١٣) عن أيّ خطوة عربية ملموسة لمساعدة الدولة اللبنانية على إحياء "إعلان بعدا"، وإلزام الأطراف اللبنانية الرئيسة الامتناع عن القيام بأيّ عمل يحوّل لبنان إلى مقرّ أو ممرّ لتدخل قوى خارجية - ومنها اللبنانية في الصراع السوري - وإبعاد لبنان عن

المحاور الإقليمية الآخذة في التحول والتبدل. ومن المتوقع، في المستقبل القريب، أن يعرقل الخلاف بين تكتلي الثامن والرابع عشر من آذار، في ما يتعلّق، بالموقف من الصراع في سورية، تشكيل الحكومة الجديدة.

ثانياً: الموقف العراقي من الثورة السورية

لا يمكن فصل مواقف القوى السياسية العراقية من الثورة السورية عن طبيعة الصراع الذي يحكم القوى السياسية العراقية منذ لحظة الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وخصوصاً بين أكبر تكتلين سياسيين هما دولة القانون المتحالفة مع بعض الأحزاب السياسية ذات الطابع المذهبي والقائمة العراقية ذات الطابع العلماني.

وقد تمتعت القائمة العراقية في سورية بعلاقات جيّدة مع النظام السياسي الذي طالما دعم مشروعها السياسي. في حين ظلّت العلاقات متنافرةً ومتباعدةً بين دولة القانون والنظام السياسي في سورية بسبب الخلاف الأيديولوجي والطابع البعثي للنظام في سورية، وذلك على الرّغم من عدائه التاريخي لنظام "البعث" العراقي. وخلال ترؤس نوري المالكي الحكومة العراقية - على إثر نتائج انتخابات ٢٠٠٥ - ساءت العلاقة بين الدولتين إلى حدّ سحب السفير العراقي في سورية بعد تفجيرات وزارة الخارجية العراقية، في ١٩ / ٨ / ٢٠٠٩، واتهام دمشق اتّهاماً صريحاً بذلك، بل إنّ الأمر وصل إلى مطالبة مجلس الأمن "بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الذين خطّطوا جرائم حربٍ ونفذوها، وجرائم ضدّ الإنسانية في حقّ المدنيين العراقيين"^{١٣}.

^{١٣} "قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم ٣١ في ٨ / ٢٥ / ٢٠٠٩، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، على الرابط:

وعندما جرت الانتخابات البرلمانية، في ٧ آذار/ مارس عام ٢٠١٠، تصدرت القائمة العراقية نتائج الانتخابات البرلمانية بـ ٩١ مقعداً، وتلتها دولة القانون بـ ٨٩ مقعداً. وقد دعم النظام السياسي في سورية القائمة العراقية في تشكيل تحالف سياسي يؤهلها لاستلام رئاسة الحكومة بالتوافق مع المملكة العربية السعودية وتركيا طوال شهور عديدة عبر محاولة إقناع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بالتحالف مع القائمة العراقية. ولكن الضغوط الإيرانية على كلا الجانبين حالت دون تحقيق ذلك، وتراجع النظام السوري ووافق على استمرار المالكي في رئاسة الحكومة العراقية، مقابل وعود إيرانية بتحسين العلاقات بين الجانبين^{١٤}.

^{١٤} استقبل الرئيس السوري رئيس القائمة العراقية إياد علاوي قبل ٣ أيام من الانتخابات، انظر: "الرئيس الأسد يستقبل علاوي.. نتمنى أن تكون الانتخابات مدخلاً لوحدة العراق"، صحيفة الثورة السورية ٥/ ٣/ ٢٠١٠، على الرابط:

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=102316799420100305005908

كما استقبل الرئيس السوري زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في ١٧/ ٩/ ٢٠١٠، وبعد يومين؛ أي في ١٩/ ٧/ ٢٠١٠، عاد واستقبل زعيم القائمة العراقية إياد علاوي. ولكنه عاد واستقبل وفداً من دولة القانون، في ١٤/ ٩/ ٢٠١٠، ومعه رسالة من المالكي. كما جرى الاتفاق بين وزير الخارجية البلدين على إعادة السفراء لكلا البلدين، خلال اجتماعات على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك:

"بانوراما لأبرز نشاطات الرئيس الأسد في ٢٠١٠.. رؤية استراتيجية للتعاون بين دول المنطقة ومحيطها الإقليمي.. التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية بما يعزز المصالح الوطنية والحقوق العربية"، سانا، ١/ ١/ ٢٠١١، على الرابط:

<http://sana.sy/ara/313/2011/01/01/324289.htm>

وفي ٢٩/ ٩/ ٢٠١٠، استقبل الرئيس الأسد وفداً عراقياً من القائمة العراقية يتأهه علاوي:

"أكد لعلاوي حرصه على أفضل العلاقات بين البلدين... الرئيس الأسد: ندعم أي اتفاق يخرج العراقيين من أزمتهم"، صحيفة الثورة السورية، ٣٠/ ٩/ ٢٠١٠، على الرابط:

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=47617431720100930001536

وفي نوفمبر ٢٠١٠ جرى الإعلان عن تشكيل الحكومة برئاسة المالكي.

ومتأت صفة تشكيل الحكومة العراقية نقطة تحوّل في سياسة النظام السوري في العراق فبعد أن كانت سورية مميّزةً من إيران في إطار الموقف العراقي أصبحت هذه الإستراتيجية أقرب إلى الإستراتيجية الإيرانية في العراق. وبدأت حينئذٍ المساومات والتقاطعات بين دولة القانون والنظام في سورية على نحوٍ تدريجي قبل الربيع العربي.

١. النهج الحكومي

حاولت الحكومة العراقية في تصريحاتها الصحفية أن تصوّر موقفها خلال المرحلة السلمية من الثورة السورية بأنها في موقع وسطي بين النظام والمعارضة، من خلال دعواتها المتكرّرة إلى الحوار وإيجاد حلّ سياسي وسطي يساوي بين النظام السياسي والمعارضة في سورية.

أمّا على صعيد العمل في إطار الجامعة العربية، فقد امتنع العراق عن التصويت على قرار مجلس الجامعة العربية الذي علّق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر^{١٥}. وتحفّظ العراق أيضاً عن قرار مجلس الجامعة العربية، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الخاص بالعقوبات الاقتصادية المتعلقة بالحكومة السورية^{١٦}. ولكنه صوّت لفائدة المبادرة العربية الثانية في اجتماع الجامعة العربية، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقد نصّت على تفويض الرئيس السوري صلاحياته إلى نائبه

^{١٥} وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "هل الجامعة العربيّة قادرة على إنقاذ سورية؟"، ورقة تقدير موقف، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٧ / ١١ / ٢٠١١، على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/release/8abe0b55-d2e9-479c-acab-b55c5aa4ac31>

^{١٦} "لبنان نأى بنفسه والعراق تحفظ عن قرار مجلس الجامعة الخاص بالأوضاع في سورية"، الموقع الرسمي للجامعة العربية، ٢٨ / ١١ / ٢٠١١، على الرابط:

<http://goo.gl/CWXgV0>

الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة

لتشكيل حكومة وحدة وطنية^{١٧}. في حين أعلن تحفظه عن منح مقعد سورية للمعارضة في القمة العربية المنعقدة في الدوحة في آذار/مارس ٢٠١٣، واعتبره "سابقةً خطيرةً" في تاريخ جامعة الدول العربية، مناقضةً لميثاقها، كما عير عن تحفظه عن موضوع تسليح المعارضة^{١٨}.

أمّا في المجال الإنساني، فلم توافق الحكومة العراقية على استقبال اللاجئين السوريين حتى ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٢، مع اشتداد المعارك العسكرية في مدن دير الزور، والحسكة، وحلب القريبة من الحدود السورية العراقية^{١٩}. وبلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين في العراق حتى تاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، نحو ١٢١ ألف فرد. ولكن أكثر من ٩٠ في المئة منهم موجودون في إقليم شمال العراق، وأصول معظم الوافدين الجدد من العائلات تنحدر من مدينة القامشلي، وقد وفد آخرون من الحسكة وحلب ودمشق^{٢٠}.

واتبعت حكومة المالكي نهجاً إقصائياً في الداخل العراقي شمل مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية في الدولة العراقية التي التقت وتفاعلت المجتمع العراقي مع الحالة الثورية في سورية. ونجم عن ذلك تظاهرات شعبية، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تطالب بالمساواة والمشاركة في الحكم،

^{١٧} "نتائج اجتماع مجلس الجامعة بشأن تطورات الوضع في سورية"، الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، ٢٢/١/٢٠١٢، على الرابط:

<http://goo.gl/BpD0eb>

^{١٨} "وزير الخارجية يتّأسر وفد العراق في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٣٩"، موقع وزارة الخارجية العراقية، ٦/٣/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.mofa.gov.iq/ab/articles/display.aspx?id=D+cw6KZmgME>

^{١٩} "الحكومة توافق على استقبال النازحين السوريين"، وكالة أنباء براءث، ٢٣/٧/٢٠١٢، على الرابط:

http://www.burathanews.com/news_article_164003.html

^{٢٠} "المفوضية تعبّر عن قلقها بشأن اللاجئين السوريين في العراق نتيجة لارتفاع أعداد الوافدين"، موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ٢/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/x1erws>

تصاعدت خلالها لهجة حكومة المالكي في التحذير من نتائج الثورة السورية، وربطت بين الانتفاضة العراقية والثورة السورية ومآلاتهما؛ إذ حذرَ رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، وذلك في مقابلة لوكالة أسوشيتد برس، من حرب طائفية في العراق والمنطقة في حال نجاح المعارضة السورية في إطاحة نظام الرئيس بشار الأسد. كما شاركت القوات العراقية في القتال ضدّ مقاتلي المعارضة السورية، في ٢ و٣ آذار/مارس ٢٠١٣، في معبر اليعربية على الحدود السورية-العراقية، الفاصل بين منطقتي اليعربية في سورية والريبعة في العراق.

ولا يمكن إقناع القوى الاجتماعية أو السياسية في العراق بالتخلي عن احتجاجاتها أو التراجع عن مطالبها؛ لأنها، وفقاً لتحذيرات المالكي، تخلق حالة من الاستقطاب الاجتماعي من شأنها أن تؤدي إلى حرب أهلية تتفاعل ونتائج الثورة السورية، فبدلاً من أن تعتمد السلطة السياسية إلى إنتاج مصالحة داخلية تاريخية، وإلى إعادة إنتاج نظام سياسي تقبله جميع القوى الاجتماعية والسياسية العراقية، وتشارك في إدارته^{٢١}، سعت إلى التشبُّث بالمكاسب التي تحققت نتيجة تفاهات وتوازنات إقليمية ودولية.

٢. الموقف الشعبي من الثورة السورية

ينبغي الفصل في المواقف العراقية من الثورة السورية بين القوى السياسية العراقية والمستوى الشعبي. كما أنّ عملية الفصل بين تلك المواقف ينبغي ألا تُبنى انطلاقاً من حكم مسبق على أساس الانتماءات الطائفية، بناءً على أنّ الموقف الشيعي مع النظام، ومن ثمة فهو ضدّ الثورة السورية. ثم إنّ الموقف السني مساند لها ومقابل لذاك الموقف. ولقد قدّمت بعض وسائل الإعلام المذهبية في العراق الثورة السورية على نحوٍ مطابقٍ لموقف حكومة المالكي، أو منسجمٍ معه. وكان هذا الإعلام مؤثراً جداً في بعض المتحرّزين أو المتعصبين طائفيّاً. ويؤكد هذا الأمر ما يُنشر في شبكات التواصل الاجتماعي من تصريحاتٍ لمتطرفين سلفيين لا يهدّدون الشيعة في سورية فحسب، بل في العراق أيضاً. وفي المقابل

^{٢١} يحيى الكبيسي، "العراق والأزمة السورية (١ - ٢)"، صحيفة العراق الإلكترونية، ١ / ٤ / ٢٠١٣، على الرابط:

هناك قطاع واسع من الشيعة، وإن كان لديهم توجّس من هيمنة المتطرفين لاحقاً على السلطة أو نتائج الثورة السورية، يتعاطفون مع الثورة السورية.

ووجّه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر رسالةً إلى ثوار سورية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أيد فيها من سمّاهم ثوار سورية وإن كان قد طلب إليهم الإبقاء على الرئيس الأسد لمعارضته سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة^{٢٢}. كما عارضت المرجعيات الدينية في النجف إرسال مقاتلين شيعة إلى سورية مع زيادة حدّة المعارك العسكرية في سورية^{٢٣}. وتدعم نتائج استطلاع المؤشر العربي الذي يجريه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنوياً هذا الاستنتاج؛ إذ ترى نسبة ٥٣% من المستجوبين الشيعة أنّ الحلّ الأمثل بالنسبة إلى الأزمة السورية هو تغيير نظام الحكم فيها مقابل ٥٢% من السنة، وتؤيّد نسبة ٣٥% من الشيعة تتحيّ بشار الأسد عن السلطة، في حين تؤيّد نسبة ٧٢% من السنة ذلك وتعدّه أفضل حلّ لإنهاء النزاع في سورية^{٢٤}.

٣. محدّدات الموقف العراقي

يمكن فهم سلوك الحكومة العراقية تجاه الثورة السورية انطلاقاً من مستويين:

^{٢٢} "الصدر مع ثوار سورية وبقاء الأسد"، الجزيرة نت، ١٧/١١/٢٠١١، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/86c8ef9a-e6df-42f5-8704-f2ca0c50737a>

^{٢٣} "الصراع السوري يعمق 'التشنجات' بين مرجعيتي النجف وقم.. و'الكيانات الثورية' هدف إيران في العراق"، ٢١/٧/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.shafaaq.com/sh2/index.php/reports-investigations/61120--qq-q-q-.html>

^{٢٤} المصري، "اتجاهات الرأي العام في المشرق العربي..."، ص ١٣٤، ١٣٩.

أ- المستوى الدولي

إنّ عدم وجود موقف دولي موحد تجاه النظام السياسي في سورية ساهم في فتح مجال من المناورة والحركة للحكومة العراقية في اتخاذ القرار، وخصوصاً مع الانكفاء الأميركي عن التدخل تدخلاً مباشراً في مجريات الثورة السورية، ممّا سمح للحكومة العراقية بأن تتسوّق مع حليفها الإقليمية إيران، تنسيقاً أساسياً، ولذلك جاءت أغلب القرارات العراقية منسجمةً والتوجهات الإيرانية، متوافقةً وموقفها من الثورة السورية.

ب- المستوى المحلي

يتجلّى تأثير المستوى المحلي في قرارات الحكومة العراقية من حيث الانعكاسات الثورية على المجتمع العراقي من جهة:

- الامتدادات الاجتماعية: تتماثل المناطق المحاذية للحدود السورية العراقية في البيئة الاجتماعية الواحدة التي تحمل الطابع العشائري وتسكنها القبائل العربية التقليدية (الطي، والعكيدات، وشمر، والجبور، والبقارة)؛ ولذلك تتخوف الحكومة العراقية من أن تشكّل هذه الامتدادات الاجتماعية تراكمًا ثوريًا في العراق، وخصوصًا إذا ما انتصرت الثورة في سورية؛ ونستدلّ على ذلك بأحداث معبر اليعربية الذي يعدّ صلةً بين مناطق زراعية مأهولة في سورية والعراق، على خلاف المعابر الحدودية الأخرى التي تصل بين مناطق صحراوية. ولو انفردت الجماعات السورية المعارضة بالسيطرة على المعبر لفتح المجال لتواصل جغرافي بين الانتفاضة في العراق والثورة في سورية، ولنتج من ذلك تراكمٌ معنوي أكبر للتظاهرات الجماهيرية في العراق، وقوةٌ دفعٍ للثورة السورية من ناحية سهولة تمرير السلاح إلى المعارضة السورية.
- الاختلالات الأمنية: تتخوّف الحكومة العراقية من أن تؤدّي سيطرة مقاتلي المعارضة السورية على مناطق محاذية من الحدود العراقية السورية إلى زيادة نفوذ الجماعات الإسلامية، بالنظر إلى أنها موجودة بين مقاتلي المعارضة السورية. ممّا قد يؤدّي إلى تدهور الوضع الأمني في العراق، وخصوصًا أنه يشهد صراعًا سياسيًا محتدمًا.

وقد كشفت الثورة السورية عن أنّ ممثلي الدولة العراقية يعتمدون رواية الجماعات المنقسمة وتأويلاتها. ولقد عبّر ممثلو هذه الجماعات في مؤسّسات الدولة عن مرجعياتهم وانتماءاتهم ومواقفهم الذاتية^{٢٥}، ولم يتمكنوا من إنتاج خطاب للدولة يتجاوز مصلحتهم الحزبية الضيقة. وعلى الأرجح يتوقف مستقبل الموقف العراقي من الثورة السورية على الموقف الداخلي العراقي المتمثّل بتظاهرات أهالي المنطقة الغربية وإمكانية امتدادها لتصبح ذات طبيعة شاملة للمجتمع، أو عكس ذلك بانتهاء هذه التظاهرات. وسواء كان ذلك بسبب يأس أصحابها وانسحابهم، أو بسبب عدم تحقيق مطالبهم، فإنّ الأمر بمنزلة انتصار للمالكي واستمرار نهج دعم النظام السوري. أمّا في حالة تواصلها فذلك يعني استمرار التصعيد في الموقف الداخلي، لكن يبقى العراق في حالة حدّر وترقّب شديدين لما ستؤول إليه الأمور بشأن سورية. ومن نافل القول إنّ موقف حكومة المالكي مرتبط أيضاً بشبكة علاقاتها الوثيقة بإيران.

ثالثاً: الموقف الأردني من الثورة السورية

اتسمت الدبلوماسية الأردنية منذ اندلاع الثورة السورية بحالة من الغموض والجدل الذي لم ينقطع حتى اللحظة تجاه النزاع الدائر بين الطرفين في سورية، في حين بقي الخيار العلني لصانع القرار الرسمي متمثلاً بالحل السياسي بوصفه خياراً يُنهي الأزمة، ويُجنّب الترويج لأيّ حلّ عسكري.

ولقد تقاسم العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، والرئيس السوري بشار الأسد، في بداية حكمهما إرثاً ثقيلاً من العلاقات المتوترة. ولكنهما استطاعا المرور بالعلاقات السورية-الأردنية عبر ممّرات آمنة - على الرّغم من ضيقها - حكمتها المصالح المتبادلة. وتساعد التوتّر السياسي بين الدولتين عندما حدّر الملك الأردني في عام ٢٠٠٤، من تشكّل "هلال شيعي" في المشرق العربي تقوده إيران وصنّف سورية ضمن هذا الهلال. ويمكن القول إنّ الانقسام الإقليمي بين المحورين (الاعتدال والمقاومة) كان المحدّد

^{٢٥} الكبيسي، "العراق والأزمة السورية...".

الرئيس في العلاقات السورية الأردنية على الصعيد السياسي منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، من دون أن يعني ذلك وجود مجالات للتعاون على الصعيد الاقتصادي والقضايا الأمنية العابرة للحدود.

١. تطورات الموقف الأردني

أضافت الثورة السورية محطةً أخرى من محطات الشدّ والجذب التي أطرت مسار العلاقات الأردنية السورية، حاول خلالها النظام الأردني في الأشهر الأولى من الثورة السورية وحتى شهر آب/ أغسطس ٢٠١١، عزّل نفسه عن مناخ الثورات في الدول العربية المجاورة، وخصوصاً سورية حتى لا يزداد تأثر الداخل الأردني بالتراكم الاحتجاجي السلمي للدفع نحو تحقيق الإصلاح السياسي، أو المطالبة بالملكية البرلمانية؛ ولذلك نادراً ما علقت الحكومة الأردنية على الأحداث الجارية في سورية، فهي قد نأت بنفسها عن تقديم أيّ دعم معنوي أو مادي للنظام الحاكم في سورية أو المعارضة. ومع ارتفاع وتيرة العنف في سورية، بعد دخول الجيش السوري مدينة حماه، وتحول الموقف السعودي إلى موقف داعم للثورة السورية، ودعوة الرئيس الأميركي أوباما الرئيس السوري للتحي في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١١، تصاعدت اللهجة الأردنية بشأن إبداء القلق من تصاعد العنف وإراقة الدماء واستخدام القوة المفرطة، مع تأكيد أنّ الأردن لا يتدخل في شؤون سورية الداخلية كما أنّ وحدة سورية وأمنها واستقرارها تُعدّ، بالنسبة إلى الأردن، خطأً أحمر^{٢٦}.

وقد أيّد الأردن جميع القرارات الصادرة عن الجامعة العربية في ما يتعلق بالأزمة السورية، ولكنه تحفّظ عن مسألة فرض العقوبات الاقتصادية فقط، وأعلن رسمياً أنه لن يلتزم بها، كما أنّ الأردن، على خلاف الدول الخليجية وبعض الدول العربية، لم يطرد السفير السوري في عمّان، وحافظ على العلاقات

^{٢٦} جاءت تلك التصريحات في لقاء وزير الخارجية الأردني ناصر جودة بقناة رؤيا الفضائية في ٠٧/ ٠٨ / ٢٠١١، انظر: "محلّون: الموقف الرسمي الأردني تغير نتيجة لتفاقم العنف والقتل الذي يتعرّض له الشعب السوري"، صحيفة الغد الأردنية، ٨/ ٩ / ٢٠١١، على الرابط:

الدبلوماسية بين الجانبين. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، صرّح الملك الأردني لهيئة الإذاعة البريطانية قائلاً: "لو كنت مكانه لنتحيت بعد أن أتأكد من أنّ الذي سيأتي بعدي سيكون قادراً على تغيير الواقع الذي نراه". ولكن وكالة الأنباء الأردنية "بترا" حرصت على تأكيد أنّ هذه التصريحات ليست دعوةً للتحدي^{٢٧}.

ومع تجذّر الطابع المسلح في الثورة السورية في منتصف عام ٢٠١٢، ركّز الأردن على مسائل التحذير من مكامن خطر الحرب الدائرة بين قوى النظام وقوى المعارضة، من جهة صعود المقاتلين الإسلاميين في الكتائب المسلحة المعارضة والخوف من تقسيم سورية^{٢٨}. ولكنه حرص في الوقت نفسه على استمرار فتح الحدود للاجئين السوريين للنزوح إلى مخيم تل الزعتر في شمال الأردن، كما أبدى مرونة نسبية في السماح بتهرب الأسلحة إلى سورية، وخصوصاً صفقة الأسلحة الكرواتية التي مولتها المملكة العربية السعودية^{٢٩}. وإنّ الحكومة الأردنية، على ما يبدو، تتبع سياسة انتقائية في عملية التسليح وتدعم بعض المجموعات المسلحة التي خلقت علاقات تفاهم أو تحالف معها. واستدعى تضخّم هذه القضايا العابرة للحدود التنسيق الأمني المباشر مع الولايات المتحدة الأميركية، وذلك بإرسال ٢٠٠ جندي أميركي، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، حتى يكون لها القدرة على تشكيل قوة مهمات مشتركة محتملة للعمليات العسكرية^{٣٠}. وأفضت هذه التطورات إلى تحذير الرئيس السوري بشار الأسد الأردن، في مقابلة مع قناة

^{٢٧} "الملك يدعو الأسد للتحدي"، عمان نت، ١٤/١١/٢٠١١، على الرابط:

<http://ar.ammannet.net/news/133089>

^{٢٨} انظر تصريحات الملك الأردني في البيان الصادر عن الديوان الملكي: "الملك الأردني يحذر من انهيار سورية أو تقسيمها"، سيريا نيوز، ١٢/٥/٢٠١٣، على الرابط:

http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=159584

^{٢٩} "Syria: Jordan to spearhead Saudi Arabian arms drive", *The guardian*, 14/04 /2013, at:

<http://www.guardian.co.uk/world/2013/apr/14/syria-jordan-spearhead-saudi-arms-drive>

^{٣٠} "المومني يؤكد ل'عمون' استقبال الأردن ٢٠٠ جندي أميركي"، عمون نيوز، ١٧/٥/٢٠١٣، على الرابط:

الإخبارية السورية (١٧ / ٤ / ٢٠١٣)، من امتداد "الحريق" إلى داخل حدوده، كما أعلن رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور، في مقابلة مع قناة سي أن أن بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٣، عن "رغبة الأردن في نشر صواريخ باتريوت على الشريط الحدودي مع سورية". وفي ٢٢ أيار/ مايو ٢٠١٣، عقد الأردن مؤتمراً لأصدقاء سورية ولكنه حرص على أن يأخذ مُسمى "اجتماع عمّان الوزاري بشأن سورية تمهيداً لمؤتمر جينيف"٣١.

٢. محددات الموقف الأردني من الثورة السورية

خضع الأردن في رسم سياسته الخارجية تجاه الثورة السورية للتفاعل الإقليمي والدولي بصفة عامّة، ولطبيعة العلاقة بالولايات المتحدة بصفة خاصة، من دون أن يغفل المعطيات المحلية وأخذها بعين الاعتبار، بطريقة تضمن مصلحته الحيوية واستقراره الداخلي.

أ- التأثيرات الإقليمية والدولية

تعدّ البيئة الدوليّة وطبيعة العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأميركية والأردن العامل الأهمّ عند قراءة السياسة الخارجية الأردنية بوجه عامّ، بل إنها العامل الأكثر تأثيراً بين مختلف المتغيرات الخارجية في البيئة الدولية المؤثّرة في القرار السياسي الأردني^{٣٢}.

<http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=150330>

^{٣١} "النسور: نريد نشر باتريوت على الحدود مع سورية ولن نشارك في عمل عسكري ضدها"، إيلاف، ٢٢ / ٥ / ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.elaph.com/Web/news/2013/5/813556.html?entry=Syria>

^{٣٢} وليد عبد الحي، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط ١ (الدوحة/بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٦٣.

ولقد فسحت واشنطن المجال للدبلوماسية الأردنية للمناورة تجاه بدائل التعامل مع النظام السوري، وخصوصاً أنها أبقت جميع الخيارات مفتوحةً للتعامل مع الثورة السورية، مع التركيز على التسوية السياسية بوصفها أحد أهمّ الحلول الأساسية للتعامل مع تطورات المسألة السورية*. ويلاحظ، على نحو واضح، أنّ ثمة تناغمًا في الموقفين الأميركي والأردني في ما يتعلق بعدم التدخل العسكري والتخوف من تمدّد نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة؛ مثل جبهة النصرة وتوافد مقاتلين محسوبين على تنظيم القاعدة، وتأثير ذلك في الاستقرار في سورية وخارج حدودها، ولا سيما أنّ انهيار السلطة المحلية في سورية سيؤدّي إلى نشوب حرب أهلية في دولة متعدّدة الأعراق والطوائف، وخصوصاً في ظلّ صعود الإسلاميين إلى الحكم هناك، وهذا ما سيؤثر في المصالح الأميركية والأردنية.

وضمن المنظومة الأميركية في محور الاعتدال، تبدو أهمية العامل الإقليمي في التأثير في الموقف الأردني من الثورة السورية، إذ تضغط دول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية على الأردن للتدخل في الأزمة من ناحية تسهيل إدخال السلاح إلى سورية، وبخاصة أنها تمتلك أدوات التأثير من خلال المساعدات المالية للخبزينة والعمالة الأردنية في الخليج^{٣٣}. وفي الوقت نفسه، عمل الأردن على التوافق والمتغيرات الجديدة من ناحية الصعود الإسلامي في المنطقة، واتّخذ خطواتٍ عمليةً للتقارب مع

* يعيد الموقف الأردني إلى الأذهان الخطاب المغاير الذي انتهجته عمان إبان الغزو الأميركي للعراق في ٢٠٠٣، من السياسة الأميركية وخطابها المعلنين، رغم أنه وقرّ الدعم اللوجستي لواشنطن من أجل احتلال العراق. وقد شكّلت تجربة الأردن في عدم مساندة موقف الولايات المتحدة، خلال أزمة الكويت وبعدها إبان غزو العراق، نوعاً من "الخبرة المقلقة" للمملكة، إذ أدّى ذلك إلى آثار اقتصادية حادّة فيها، وقد أخذ القرار وقتها طابعاً "ضبابياً" استجابةً لمقتضى الحال - كما هو الآن- أي إنه عارض في جانبه العلني التدخل العسكري، ولكن في جانبه الخفي دعم القوات الأميركية لوجستياً من دون مشاركة فعلية في العمل العسكري، ومن ثمة أصبح التوجه هو التعامل مع الحكومة العراقية في ما بعد، وتدريب الكوادر من الشرطة والجيش العراقيين.

^{٣٣} "البرلمان الأردني يطوّق الخلاف مع دول الخليج"، صحيفة العرب، ٩ / ٩ / ٢٠١٣، على الرابط:

الدول التي لا تتسجم في سياساتها مع الإخوان المسلمين؛ مثل العراق^{٣٤}. ويمكن القول إنّ الأردن عمل على الموازنة بين التفاعل الإقليمي والدولي السابق، بطريقة جعلته ينأى بنفسه عن التدخل المباشر في الثورة السورية لمصلحة أيّ طرف كان، ولذلك جاءت المواقف الأردنية المعارضة للنظام تحت غطاء عربي ضمن الجامعة العربية.

ب- الاستقرار الداخلي

يعود التحفظ الأردني خلال الأشهر الأولى من عمر الثورة السورية على الرغم من الطابع السلمي للاحتجاجات إلى محاولة ضمان أمن النظام، من خلال عدم التغيير الجاري في الوطن العربي عمومًا، وإبقاء الأردن بعيدًا من الثورات العربية، إضافةً إلى الترابط الاقتصادي بين سورية والأردن. وتبرز أهمية المتغير الاقتصادي لعملية صنع القرار السياسي الرسمي الأردني بوضوح في الثورة السورية، إذ يشكل هذا المحدد عاملاً مركزيًا لمدى حرية صانع القرار في اختيار البدائل المعروضة عليه لاتخاذ

^{٣٤} زار رئيس الوزراء العراقي المالكي الأردن بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، انظر: "المالكي يزور الأردن لبحث الأزمة السورية والعلاقات التجارية"، الحياة، ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٢، على الرابط:

<http://alhayat.com/Details/465420>

كما وقّع الأردن اتفاقية مدّ أنبوب النفط العراقي من مدينة البصرة إلى ميناء العقبة في نيسان/ أبريل ٢٠١٣: "الأردن وقّع اتفاقية مدّ أنبوب النفط العراقي"، الرأي الأردنية، ١٠ / ٤ / ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.alrai.com/article/578863.html>

قرار معين*. ولعلّ إمكانات الأردن الاقتصادية التي لا تتيح له العديد من الخيارات، أو تمنحه هامشاً واسعاً وغير مقيّد في خياراته، تجعله لا يستطيع أن يتجاهل الشبكة الواسعة من المصالح التجارية والاقتصادية المرتبطة بينه وبين سورية وما تمثّله الحدود الشمالية للأردن من منطقة حيوية للتجارة الأردنية، وخصوصاً أنها الطريق الأقلّ كلفةً بالنسبة إلى البضائع المقبلة إلى السوق الأردنية^{٣٥}. ولقد وصلت نسبة التضخم الرسمية في شباط/فبراير ٢٠١٣، إلى ٧,٨%، مقارنةً بـ ٦,٧%، من المدّة نفسها العام الماضي، وهي مرشحة للزيادة بازدياد تدفّق اللاجئين السوريين^{٣٦}؛ ولذلك يركّز الأردن في المؤتمرات الدولية على ضرورة حلّ مسألة اللاجئين، ويعمل على نقلها إلى مجلس الأمن الدولي تبعاً لتأثيراتها الاقتصادية والأمنية في الأردن.

وفرضت مسألة اللاجئين السوريين وصعود الحركات الجهادية في صفوف المعارضة السورية ضرورة ضبط الأمن على حدوده الشمالية، على نحوٍ يُفضي إلى ضمان الأمن الوطني الأردني*. ويتعامل الأردن

* كانت تجربة التأزم الذي أصاب الأردن من جراء العلاقات الأردنية الكويتية، والأردنية العراقية حاضرةً في هذا الموقف لدى صانع القرار. فالوضع الاقتصادي ربما يفرض على العراق أن يترث قليلاً عندما يريد تغيير إستراتيجيته في التعامل مع تداعيات الثورة السورية ورسم سيناريو لما بعد الأسد؛ لأنّ تجربة الأردن بشأن تطبيق العقوبات الاقتصادية على نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين - كما ذكرنا - أبرزت انعكاساً سلبيّاً على المشهد الأردني، ومن المتوقع أن يدفع نتيجة ذلك أيضاً في حال تورّطه في الصراع الدائر في سورية.

^{٣٥} فهد الخيطان، "هل يقطع الأردن علاقاته الدبلوماسية بسورية؟"، جريدة الغد، ٩ / ٢ / ٢٠١٢.

^{٣٦} "الاقتصاد الأردني يتدهور بسبب الأزمة السورية"، جراسا نيوز، ١٥ / ٣ / ٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.gerasanews.com/index.php?page=article&id=101997>

* يملك الأردن حدوداً طويلةً، نسبياً، مع سورية تصل إلى نحو ٣٧٥ كم، تتوزع على جانبيها العديد من المدن والقرى المتناظرة والمتماثلة في تركيبها الاجتماعية والعشائرية. وكان لذلك أثرٌ في نسج خيوط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين جانبي الحدود.

تجاه مسألة اللاجئين السوريين بمحاذير ومعطيات لم تكن ظاهرةً في الحالة العراقية سابقاً*، كما يبدي قلقاً من سيطرة المعارضة السورية على مناطق محاذية لحدوده الشمالية. ومن ثمة يمكن القول، إنّ الأردن سوف يستمرّ في رسم معالم موقفه من تطورات الأحداث في سورية، بطريقة ستعكس نتائجها على الأمن الوطني الأردني بمفهومه الواسع اقتصادياً وأمنياً، وذلك من خلال القدرة على ضبط الحركات العابرة للحدود.

وتتفق أغلبية الرأي العام الأردني في مواقفها من الثورة السورية على تغيير النظام في دمشق وتنحي بشار الأسد، على أنّ هذا الرأي ضدّ التدخل الأجنبي من أجل التغيير^{٣٧}. وتؤيد القوى السياسية الإسلامية، على نحوٍ خاص، الثورة السورية التي تقوم بمسيرات واعتصامات تهتف ضدّ النظام السوري، وترفع حجم ضغوطها لاتخاذ قرارات ومواقف أكثر صلابةً ووضوحاً من النظام السوري. وفي المقابل،

** وفق الأرقام الرسمية الأردنية، فإنّ أعداد اللاجئين السوريين في الأردن وصلت إلى نسبة تقارب الـ ٩ في المائة من المجموع الكلي للسكان في المملكة. وترتفع هذه النسبة في بعض المحافظات التي تشهد وجوداً كثيفاً للاجئين السوريين وتصل إلى أكثر من ٢٥%. في حين يبلغ عدد اللاجئين السوريين الذين دخلوا الأراضي الأردنية منذ بداية الأزمة السورية نحو ٥١٤.٨٣٠ لاجئاً. وفي "مخيم الزعتري" للاجئين وحده بلغ عددهم نحو ١٧٥٢٣٠ لاجئاً. ويستقبل الأردن ما يقارب ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ لاجئٍ سوري يومياً (السوريون يبلغون ٩% من مجموع السكان بالأردن، صحيفة المقر الأردنية، ٢٧/٤/٢٠١٣، على الرابط:

<http://www.maqar.com/?id=14835>

وإذا استمرّ معدل التدفق خلال عام ٢٠١٣، بحسب متوسط الربع الأول من العام نفسه الذي بلغ ٢٠٦ آلاف لاجئ، فستضاعف أعداد اللاجئين السوريين القادمين إلى المملكة، إذ يُتوقع أن يصل عدد السوريين إلى أكثر من مليون لاجئٍ نهاية العام. وتقدّر التصريحات الرسمية الأردنية تكلفة استضافة ٤٦٠ ألف لاجئٍ من الذين دخلوا المملكة، وينتشر منهم نحو ٣٣٠ ألفاً في المدن والقرى الأردنية، بنحو ٣٨٠ مليون دينار أردني (الدولار الأميركي يساوي ٠,٧٠٨ دينار أردني) عام ٢٠١٣، وسترتفع التكلفة ارتفاعاً كبيراً لتتجاوز مليار دولار في حال تضاعفت أعداد اللاجئين في المملكة كما هو متوقع، علماً أنّ التكاليف الكبرى حالياً تأتي من الدعم السلعي، البالغ ١٣٠ مليون دينار، تليها تكاليف الطاقة (٥٥ مليون دينار)، والصحة (٤٠ مليوناً)، والأمن (٣٥ مليوناً)، والتعليم (١٣ مليوناً)، والمياه (١٥ مليوناً)، وغيرها. (النسور: تكلفة استضافة اللاجئين السوريين ستتجاوز مليار دولار، جريدة الغد، ٢٨/٣/٢٠١٣).

^{٣٧} المصري، "اتجاهات الرأي العام في المشرق العربي...".

توجد نخبة سياسية قومية ويسارية قلقة من تطور الأوضاع في سورية. وتحذّر الحكومة الأردنية من اتخاذ أيّ موقف تصعيدي في الشأن السوري أو الاستجابة للضغوط الغربية والخليجية. وعليه، يتّضح أنّ الإجماع الرسمي والشعبي في الأردن يتمثّل بالدعوة إلى إبعاد الأردن عن أيّ ترتيبات عسكرية تتخرب فيها لاستهداف سورية، أو أيّ وجود عسكري على الأراضي الأردنية، في حين أنّ الخلاف يدور من جهة بين مطالب شعبية تناصر الثورة وتتعاطف معها وتدعو إلى تنحي الأسد، وعدم وجود إجماع داخل مراكز القرار نحو الموقف المطلوب من النظام السوري من جهة أخرى.

ويمكن القول، إنّ صانع القرار الأردني ينطلق من حسابات سياسية وأمنية واقتصادية في ظلّ ضبابية السيناريوهات والرهانات غير المضمونة في التعامل مع المشهد السوري؛ فالأردن يريد اللعب وفق سياسة متوازنة تفرضها معطيات أرض الواقع، يحاول من خلالها أن يوازن بين مصلحته وتحالفاته بأقلّ تكلفة متاحة. لكن، الثابت العلني في الموقف الرسمي الأردني تجاه سورية، حتى الآن، يتمثّل بعدم وجود أيّ استعداد للتدخل عسكرياً، وعدم منح تسهيلات لأيّ قوات أجنبية يمكن أن تخطّط للتدخل، وبحلّ يكفل عدم سيطرة المتشددين الإسلاميين على الحكم بعد الأسد أو تقسيم سورية أو تحويلها حصناً للجماعات المتطرفة، وهذا هو جوهر توجهه السياسي في الوقت الراهن، ما دامت الولايات المتحدة الأميركية غير راغبة في التغيير من سياساتها تجاه سورية. ومن غير المرجح ألاّ تتغير السياسة الأردنية تجاه الثورة السورية إلا في حال:

- فرض ضغوط على الأردن تجبره على الخروج من المنطقة "الرمادية" التي أُنقن البقاء فيها طوال فترة الثورة السورية ولا سيما إذا أصبح ذلك مطلباً أميركياً.
- أن تجد عمّان أنّ تلك المنطقة الجنوبية في سورية التي لا تبعد سوى عدّة كيلومترات على حدودها الشمالية أصبحت مهدّدة لأمنها الوطني.

ويبقى المستقبل مفتوحاً على احتمالات عديدة لتطور الموقف الأردني، بغضّ النظر عن مسألة سقوط النظام في سورية. ولكن تجدرّ الأزمة واستمرار الصراع وموقع الأردن الجغرافي سيجعل خيارات صانع القرار الأردني في التعامل مع المسألة السورية أكثر صعوبة مستقبلاً، للحفاظ على المساحة الحرجة والضيقة التي يقف عليها الآن.

رابعاً: الثورة السورية والمشرق العربي

اختلطت المدخلات السياسية في الدول العربية المجاورة لسورية متفاعلةً مع مجمل العوامل الفاعلة في بيئتها الداخلية، وأثرت في الثورة السورية، ثم تأثرت بها. وقد يكون ذلك بديهياً بالنسبة إلى دولٍ متجاورةٍ مركبة الهوية، ولكن على أن تصاغ المخرجات بشكلٍ رشيدٍ يحقق المصلحة العامة للمجتمع وتقرّها السلطة السياسية، ويخضع لها الجميع تحت سقف الدولة؛ إذ وجدنا خلال مراجعة مواقف الدول العربية المجاورة لسورية، أنّ الجماعات السياسية المتماثلة طائفيًا في المشرق العربي لا تلتزم قرارات الدولة، أو أنّ جماعةً معينةً تُقضي جماعاتٍ أخرى وتعمل على احتكار القرار السياسي. ويمكن أن يختلط أمن النظام الحاكم بالأمن الوطني للدولة تحت الرعاية الأميركية وإدارة التوازنات الإقليمية. ولقد أوضحت الثورة السورية بكلّ المقاييس غياب مفهوم الأمن الوطني لدول المشرق العربي انطلاقاً من عدّة عوامل:

- عدم ترسُّخ منطق مفهوم الدولة: لم تلبث الدول القطرية الناشئة حديثاً - إثر تسويات واتفاقيات استعمارية - أن نالت استقلالها عن الاستعمار حتى وقعت تحت أنظمة سياسية استبدادية شمولية ساوت بين مؤسسات الدولة ومؤسسات النظام السياسي، ممّا جعل تلك المؤسسات أداة لقمع الشعوب، عاملةً وفق نظامٍ مؤسسيٍّ مستقلٍّ، بدلاً من أن يتطوّر عملها لاستكمال بناء الدولة الوطنية المتماسكة. كما عملت تلك الأنظمة على بناء تحالفات اجتماعية غير مدنية، كوّنت عصباً أساسياً في بنية النظام السياسي، ممّا كرّس الجماعات العشائرية والطائفية والإثنية، وزاد من قوتها، وحدّ من ترسُّخ مفهوم الدولة الوطنية.
- هشاشة الهوية الوطنية: عملت الأنظمة السياسية الحاكمة في المشرق العربي على إدارة التنوعات القائمة على الهوية بقصد كسب الولاء وديمومة استبدالها، بدلاً من أن تعمل على ترسيخ الهوية الوطنية، ولئن تقاطعت مع بثّ قيم عروبية في بعض الحالات، فإنها فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية، وغيّبت شروط الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وأفقدت المواطنين أغلب قواعد حقوق الإنسان، ممّا سمح ببقاء الهويات الفرعية الموروثة من الحقبة الاستعمارية، بل بطغيانها على الهوية الوطنية نفسها.

• التدخل الخارجي: وهي نتيجة للنقطتين السابقتين؛ وذلك أن عدم قدرة الدول المشرقية على ضمان أمنها الوطني في غياب الأمن القومي العربي والتشابه الطائفي، أو التشابه الإثني في المشرق العربي لدول خارجية مجاورة على الرغم من ضعف الهوية الوطنية، يؤدي بالضرورة إلى التدخلات الخارجية في الشؤون المحلية والعربية وفقاً لمصلحتها الوطنية، إذ تمتلك هذه الدول أجنادات إقليمية، لها محددات واضحة مميزة لملاحم أمنها القومي، وذلك من أجل ضمان مصلحتها الحيوية في المشرق العربي. وتزداد هذه المسألة تعقيداً عندما ترتبط هذه الدول الخارجية عضواً بالجماعات السياسية والمذهبية؛ إذ يبدو التحول الديمقراطي في المشرق العربي حينها أشبه بالمعادلة المستحيلة، لأنه حتى لو أرادت هذه الجماعات المحلية عقد اتفاق في ما بينها، على أساس بناء نظام ديمقراطي، فسوف تخضع بالضرورة إلى حصيلة التنافس والصراع بين الدول الخارجية المتضاربة في مصلحتها، مما قد يدفع إلى الوقوع في فخ الطائفية السياسية.

وبعد بلوغ الطائفية في لبنان والعراق طور المؤسسة، بقيت سورية دولة يعول عليها - بوصفها مركزاً للمشرق العربي- في بناء نظام سياسي لا تُسيّس فيه الهويات الفرعية، على أقلّ تقدير في الوقت الراهن. وفي المستقبل قد تستطيع بناء نظام ديمقراطي حقيقي يجذب المجتمعات المجاورة للاقتداء به. أمّا في حال إخفاق النخب المحلية السورية في تجنب ذلك، فقد يصبح المشرق العربي كله مهدداً بالانهيار وقد تكون القضية الفلسطينية ضحية لذلك. وإنّ نتائج الثورة السورية وما ستؤول إليه في المستقبل القريب وتفاعلها مع دول المشرق المجاورة سوف تحدّد شكل النظام الإقليمي المقبل، وسيكون الانقسام قائماً إمّا على أسس أيديولوجية، أو طائفية، أو محاور إقليمية تجمعها المصلحة.